أثرُ عائدِ التأمينِ على تنافُسيةِ شركاتِ التأمينِ التكافُليِّ بالأردُنّ خلالَ الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣

عامر أسامة
ماجستير علوم اقتصادية
جامعة سطيف

يلاحظُ المتَّتبعُ لتطوُّرِ أسواقِ التأمين أنّ هناك تميّزاً في حركةِ منتجاتِ التأمين التكافليِّ مقابلَ التقليديةِ على مستوى سوقِ التأمين الأردنيِّ، ولا شكّ أنّ المَصدرَ الأهمَّ لقوةِ التأمين التكافليِّ التنافسيةِ ينبعُ بالدرجةِ الأُولى من كونِه يعتمدُ التوافقيةَ مع مبادئِ الشريعةِ الإسلامية في الاكتتاب، والتشغيل والاستثمار، وإدارة الأموال، وهذا يلقى رغباتِ وقناعاتِ شريحةٍ واسعةٍ جداً من أبناءِ المجتمع الأردنيِّ المُستهدفةِ من قِبَلِ شركاتِ التأمين التكافليِّ. كما أنّ هناكَ مصدراً آخرَ يتمثَّلُ في ذلكَ التميُّزِ والاختلافِ الذي استطاعتْ شركاتُ التأمين التكافليِّ أن تُوجِدَه عن التأمينِ التجاريِّ، وذلك لتَمتُّعِها بمجموعةٍ من المزايا المستمدَّةِ من مبادئِها وأحكامِها على غرارِ ميزةِ الفائضِ التأميني وتوزيعِه على المشتركينَ، ومن خلال هذه الدراسةِ سيتمُّ تسليطُ الضوءِ على دَورِ الفائضِ التأمينيِّ في دعمِ تنافسيةِ شركاتِ التأمين التكافليِّ على مستوى سوقِ التأمين الأردنيِّ.

بناءً على ما سبقَ نعرضُ إشكالَ البحثِ التالية:

ما مدى تأثيرِ عائدِ التأمين على تنافسيةِ شركاتِ التأمين التكافلي بالأردُنّ؟

وللإجابة على هذا الإشكالِ تمَّ عرضُ الفرْضيّةِ التالية:

للفائضِ التأمينيِّ تأثيرٌ كبيرٌ في دَعمِ تنافسيةِ شركاتِ التأمين التكافليِّ مُقابلَ التقليديةِ على مستوى سُوقِ التأمين الأردنيِّ.

ولاختبارِ الفرْضيةِ والإجابةِ على الإشكالِ تمَّ تقسيمُ البحثِ إلى محورَينِ كالآتي:

المحورِ الأوَّل: ماهيَّةُ عائدِ التأمينِ التكافليِّ؛

المحورِ الثاني: دراسةُ أثرِ عائدِ التأمينِ على تنافسيةِ شركاتِ التأمين التكافليِّ بالأردُنّ.

المحورُ الأوَّلُ: ماهيَّةُ عائدِ التأمينِ التكافليِّ

يُطلَقُ على التأمينِ التكافليِّ مُصطلحاتٌ مُتعدِّدةٌ منها: التأمينُ التعاونيُّ، والتأمينُ التبادليُّ، والتأمينُ الإسلاميُّ، وهي تُعبِّرُ عن مبدأِ التكافُلِ والتعاوُنِ والتضامُنِ الذي يهدفُ إليه هذا النوعِ من التأمينِ، ومن خلالِ العناصرِ التالية سنتعرَّفُ على كلٍّ من التأمينِ التكافُليِّ وعائدِ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ ومستحقِّيه كما يلي:

مفهومُ التأمينِ التكافُليِّ: لقد جَرَتْ في الواقعِ مُحاولاتٌ عديدةٌ من البعضِ لوضعِ مفهومٍ مُوحَّدٍ للتأمينِ التكافليِّ، ولكنّ هذه المحاولاتِ وإن اختلَفتْ من حيثُ الألفاظُ إلاّ أنّ جميعَها متقاربةٌ من حيثُ المعنى، وتُعبِّرُ عن مبدأِ التكافلِ والتعاونِ والتضامنِ الذي يهدفُ إليه هذا النوعُ من التأمين، ويُعتبَرُ التعريفُ التالي من أبرزِ تلك المفاهيمِ:

"التأمينُ التكافليُّ هو اشتراكُ مجموعةِ أشخاصٍ يتعرَّضُونَ لخَطرٍ، أو أخطارٍ مُعيَّنةٍ على أن يدفَعَ كُلٌّ منهُم مبلغاً مُعيَّناً على سبيلِ التعاونِ لصندوقٍ غيرِ هادفٍ للرِّبحِ؛ لتعويضِ الأضرارِ التي قد تُصيبُ أيًّا منهُم إذا تحقَّقَ الخطرُ المُعيَّنُ، وفقًا للعُقودِ المُبرَمةِ والتشريعاتِ المُنظِّمَة". [1]

عائدُ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ:

يتمثلُ عائدُ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ في الفائضِ التأمينيِّ الذي يُعتبَرُ من أهمِّ الأُسُسِ التي تقومُ عليها صناعةُ التأمينِ التكافليِّ، ومن أجلِ تحديدِ مفهومِ الفائضِ التأمينيِّ يجبُ معرفةُ أنَّ الأصلَ في صندوقِ التكافلِ أن يكونَ مُتوازناً؛ يعني أن تساوي إيراداتُه مَصروفاتِه، ويتحقَّقُ هذا التساوي نتيجةَ دقَّةِ تحديدِ مبلغِ الاشتراكِ من قِبَلِ القائمينَ على الشركةِ بناءً على الحساباتِ الإكتواريةِ وعملِ خُبراءِ التأمينِ؛ بحيث تكفي مَواردُ الصندوقِ لدفعِ التعويضاتِ والمصاريفِ الإداريةِ بدونِ زيادةٍ ولا نقْصٍ، ولكنَّ هذا لا يحدثُ إلاّ نادراً، والأغلبُ أن يتحقَّقَ في الصندوقِ فائضٌ، ووجودُ فائضٍ تأمينيٍّ في صندوقِ حملَةِ الوثائقِ (المشتركينَ) معناه: أنّ قيمةَ الاشتراكاتِ (الأقساط) مُبالَغٌ فيها؛ وبالتالي يجبُ إرجاعُ تلك المبالغِ الفائضةِ إلى أصحابِها.

ويُعرَّفُ الفائضُ التأمينيُّ على أنّه الرصيدُ الماليُّ المتبقّي من مجموعِ الاشتراكاتِ المُحصَّلَة، وعوائدِ استثماراتِها، وأيُّ إيراداتٍ أُخرى بعدَ سدادِ التعويضاتِ، واقتطاعِ رصيدِ المُخصَّصاتِ والاحتياطياتِ اللازمة، وحسمِ جميعِ المصروفاتِ والالتزاماتِ المستحقَّةِ على الصندوق، كما يُمكِنُ الاحتفاظُ بالفائضِ التأمينيِّ كُلِّه للصُّندوقِ، أو توزيعُه –كُلِّه أو بعضُه– على حملَةِ الوثائقِ على نحوٍ يُحقِّقُ العدالةَ، وحسبَ لوائحِ الصندوق. [2]

[1] - مجمع الفقه الإسلامي الدولي(منظمة التعاون الإسلامي)، قرار رقم 200 (6/21): الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، 18-22/11/2013، ص11.

[2] - نفس المرجع، ص12.

المحورُ الثاني: دراسةُ أثرِ عائد التأمينِ على تنافسية شركات التأمين التكافليّ بالأردُنّ

مُكوّناتُ سُوقِ التأمينِ الأردنيِّ

يُلاحظُ من الشكلِ رقم (١) أنَّ سوقَ التأمينِ الأردنيّ لعام ٢٠١٣ يتكوَّنُ من ٢٥ شركة تأمينٍ، منها (١٥) شركة تُمارِسُ تأميناتِ الحياة، والتأمينِ الطِّبِّيِّ إلى جانبِ تأميناتِ المُمتلكات، كما أنّ هناكَ (٨) شركاتٍ تُمارِسُ أعمالَ التأميناتِ العامَّة، ويَضمنُها التأمينُ الطِّبيِّ فقط، ووكالةٍ أجنبيةٍ واحدةٍ تُزاوِلُ تأميناتِ الحياة، وتقومُ هذه الشركاتُ بتقديمِ خدماتِها عن طريقِ تأمينِ البضائعِ الواردة والمُصدَّرة (التأمين البحري) وتأمينِ السياراتِ، وتأمين الحريق والزلازل والسرقة والأخطار الأُخرى، وإصدارِ عُقودِ التأميناتِ على الحياة، والحوادثِ الشخصية، والتأميناتِ الصحية، وممّا يُذكَرُ أنّه لا يُوجَدُ في الأردنّ شركةٌ مُتخصِّصَةٌ في حقلِ إعادة التأمين، وإنّما تقومُ شركاتُ التأمين الأردنية بإعادةِ تأمين المبالَغ بعدَ تنزيلِ احتفاظِها؛ لِتتمَّ تغطيتُها في شركاتِ إعادةِ تأمينٍ عربيةٍ وأجنبيةٍ، كما تقومُ الشركاتُ بتبادُلِ أعمالِ إعادةِ التأمين عن طريقِ العملياتِ المشتركةِ فيما بينَها للأخطارِ الكبيرة.

كما يُلاحظُ أنّ هناك (٩١٧) مؤسسة تُقدِّمُ الخدماتِ التأمينيةَ المساندةَ لقطاعِ التأمين من الوكلاء والوسطاء، ومُسوِّي الخسائر والاكتواريين، واستشاريي التأمينِ، ووسطاءِ إعادة التأمينِ، وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخَّصَة لمُمارَسَة أعمالِ التأمين ومُفوِّضي الاكتتاب ووسطاءِ إعادةِ التأمين المقيمينَ خارجَ المَملكة.

حصَّةُ أعمالِ التأمينِ التكافليِّ من إجماليِّ أقساطِ سوقِ التأمينِ الأردنيِّ

يُوضِّحُ الجدولُ التالي حصَّةَ أعمالِ التأمين التكافليِّ من إجماليِّ أقساطِ سوقِ التأمين الأردنيِّ خلالَ الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣، علماً أنّ هناكَ شركتا تأمينٍ تُمارِسُ أعمالَ التأمينِ التكافليِّ حاليّاً من مجموع ٢٥ شركةِ تأمينٍ في سوق التأمين الأردنيِّ:

بمُطالَعَة البياناتِ الواردةِ في الجَدولِ رقم (١) يُلاحظُ أنّ مُتوسِّطَ حصَّةِ التأمين التكافليِّ في سوق التأمين الأردنيِّ قد بلغَ (٧.٠٨٪) خلالَ الفترةِ ٢٠٠٨–٢٠١٣، كما تراوحتْ حِصَّةُ التأمينِ التكافليِّ بين (٤.٨٪) و(٩.٠١٪) خلال فترةِ الدراسة، وقُدِّرَت نسبةُ الزيادةِ في الحِصَةِ السُّوقية بـ (١٤٪) خلال فترةِ الدراسة؛ أي تضاعفَت بحوالَي (٨٨٪)، وشَهِدَتْ بذلك ارتفاعاً مُنتظَماً من سَنةٍ إلى أُخرى بمعدَّلِ زيادةٍ سَنويٍّ يُقدَّرُ بـ (٠.٨٪)، وهذه الزيادةُ ناتجةٌ عن الدورِ الكبيرِ الذي تقومُ به شركةُ التأمينِ الإسلامية وشركةُ الأولى للتأمين؛ فمَع وجُودِ المنافسةِ الشديدة التي يشهدُها قطاعُ التأمين في الأردنّ والناتجةِ عن وجود 25 شركةِ تأمينٍ إلاّ أنَّهُما قد تمكَّنتا من تطويرِ تنافسيتِهما من خلالِ زيادةِ حجمِ إنتاجِهما خلالَ فترة الدراسة رغمَ الظروفِ الصعبةِ التي تمرُّ بها المنطقةُ، واستمرارِ المنافسةِ الشديدة في سُوقِ التأمين الأردنيِّ.*

دراسةُ تطوُّرِ عائدِ التأمينِ التكافليِّ في سُوقِ التأمينِ الأردنيِّ خلالَ الفترةِ ٢٠٠٨-٢٠١٣

بمُطالَعَةِ البياناتِ الواردةِ في الجدول رقم (٢) يُلاحظُ أنّ مُتوسِّطَ إجماليِّ فائضِ حملَةِ وثائقِ التأمينِ التكافليِّ في سُوقِ التأمينِ الأردنيِّ قد بلغَ ١٥٧٩٤٧.٦٧ دينارٍ أردنيٍّ خلال الفترةِ ٢٠٠٨-٢٠١٣، كما تراوحَت قيمةُ الفائضِ التأمينيِّ خلال فترةِ الدراسةِ بين (– ١٠٣٠٧٢٥) و(٨٢٠٠٣٦) دينارٍ أردنيٍّ، حيث تضاعفَ الفائضُ خلال هذه الفترةِ بحوالي (٤٥٠٪) ليشهدَ بذلك ارتفاعاً مُنتظَماً من سَنَةٍ إلى أُخرى بمُعدَّلِ زيادةٍ سنويٍّ يُقدَّرُ بـ ٢١٦٦٥ دينارٍ أردنيٍّ، وهذه الزيادةُ ناتجةٌ عن الدَّورِ الكبيرِ الذي تقوم به شركاتُ التأمينِ التكافليِّ وخاصَّةً فيما يتعلَّقُ بما يلي :

ا. مَهارةِ عَملِ خُبراءِ التأمينِ التكافليِّ وقُدرَتِهم على قياسِ المخاطرِ بشكلٍ دقيقٍ؛

ب. نجاحِ المديرِ في ضغطِ المَصروفاتِ يُؤدِّي إلى تحقُّقِ فائضٍ في الصُّندوقِ؛

ج. توظيفِ أموالِ الصندوقِ في استثماراتٍ ذاتِ عائدٍ مُتميِّزٍ ضمنَ مستوى المخَاطرِ المَسموحِ به؛

د. طريقةِ تحديدِ مبالغِ الاشتراكاتِ؛ فتحديدُها عند الحدِّ الأعلى يُؤدِّي إلى إيجادِ فائضٍ في نهايةِ الفترةِ. [1]

أثرُ عائدِ التأمينِ على تنافسيةِ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ بالأردنّ

بعدَ دراسةِ أثرِ الفائضِ التأمينيِّ على تنافسيةِ شركاتِ التأمينِ التكافليةِ المُعبَّرِ عنها بمؤشِّرِ الحِصَّةِ السُّوقيةِ، تبيَّنَ من خلالِ الجدولِ رقم (٣) والشكلِ رقم (٢) عدمُ وجودِ تأثيرٍ قويٍّ لفائضِ حَملَةِ الوثائقِ(للسنة n) على الحِصَّةِ السوقيةِ لشركاتِ التأمينِ التكافليِّ (للسنة n+1)؛ ففي عام ٢٠١٢ مثلاً يُلاحظُ أنّ فائضَ حملَةِ الوثائقِ انخفضَ بمقدارِ ٦٠٦٣٨٨ دينارٍ أردنيٍّ عن العامِ السابقِ لكنَّ الحِصَّةَ السوقيةَ لعام ٢٠١٣ زادت بـ ٠.٣٩٪.

ولتأكيدِ النتيجةِ المتوصَّلِ إليها تمَّ إجراءُ دراسةٍ قياسيةٍ لمعرفةِ أثرِ قيمةِ فائضِ حملَةِ وثائقِ التكافلِ على تنافسيةِ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ المعبَّرِ عنها بمُؤشِّرِ الحِصَّةِ السوقيةِ في سوقِ التأمينِ الأردنيِّ؛ حيث أُجريَ انحدارٌ خطِّيٌّ بسيطٌ لقيمةِ فائضِ حملةِ الوثائقِ على الحِصَّةِ السوقيةِ، ونتائجِ التقديرِ الخطِّي مُوضَّحَةٍ في الجدولِ رقم (٤) والذي تمَّ من خلالِه كتابةُ نموذجِ الانحدارِ كالتالي :

Y = الحِصَّةُ السوقيةُ لشركاتِ التأمينِ التكافليِّ (Market Share)، x = فائضُ حملَةِ الوثائقِ (surplus)

Market Share = 0.075 + (9.592E-009) surplus

[1] - محمد علي القري بن عيد، الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010م، ص05.

يُلاحَظُ من نموذجِ الانحدارِ أعلاه أنّ هناكَ علاقةً ضعيفةً جداً بينَ فائضِ حملَةِ الوثائقِ للسَّنةِ الماضيةِ والحِصَّةِ السُّوقيةِ لشركاتِ التأمينِ التكافليِّ في سوقِ التأمينِ الأردنيِّ للسنةِ الحاليَّةِ؛ نظراً لأنّ قيمةَ معاملِ الفائضِ التي تساوي (9.592E-009) غيرُ معنويةٍ؛ أيّ أقلّ من مستوى المعنويةِ (5 في المئة) .

وهو ما يُؤكِدُه معاملُ التحديدِ الذي قيمتُه ضعيفةٌ تُقدَّرُ بـ ٣٣ في المئة، وتفسيرُ ذلك هو أنّ ٣٣٪ من البياناتِ أو الانحرافاتِ الكُلِّيَّة في قِيَمِ الحِصَّةِ السُّوقيةِ يُفسِّرُها نموذجُ الانحدارِ وأنّ ٦٧٪ من الانحرافاتِ ترجعُ إلى عواملَ أُخرَى .

وهذا التأثيرُ الضعيفُ قد يرجعُ لعدَّةِ عواملَ على غِرارِ عدمِ انتشارِ ثقافةِ التأمينِ التكافليِّ لدى المجتمعِ بالمستوى المطلوبِ، أو قد ينتجُ عن صعوباتِ توزيعِ الفائضِ، أو عيوبِ طريقةِ التوزيعِ المُتَّبَعَةِ؛ حيث يُوزَّعُ الفائضُ التأمينيُّ على حملَةِ الوثائقِ جميعِها بنسبةِ اشتراكِهم دونَ تفرقةٍ بينَ مَن حصَلَ على تعويضاتٍ، ومَن لم يحصَلَ خلالَ الفترةِ الماليةِ في كُلٍّ من شركةِ التأمينِ الإسلامية[1] وشركةِ الأولى للتأمين[2]، وعُيوبُ هذه الطريقةِ تتمثَّلُ في عدمِ تحقيقِ مبدأِ العدالةِ والمساواةِ بين مجموعِ المُشتركينَ فلا يتساوى مَن حصَلَ منهُم على مبلغِ تعويضٍ مساوٍ لقيمةِ اشتراكِه، أو زائداً عنه مع مَن لم يحصَلَ على أيِّ تعويضٍ؛ فالأوَّلُ استردَّ ما دفعَه من اشتراكٍ أو زيادةٍ، والثاني لم يحصَلَ على شيءٍ، وبالتالي تُعتبَرُ تلك الاستفادةُ مانعاً لأيِّة استفادةٍ أُخرى من حسابِ الفائضِ، إضافةً إلى عدمِ مُراعاتِها للجانبِ التربويِّ والتحفيزيِّ، والذي يتمثَّلُ في دفعِ المشتركينَ لمَزيدٍ من الحِرصِ والحَذرِ حتّى لا يقعُوا في الحوادثِ، فيُحرمُونَ من الفائضِ .

وبالتالي فمِن الأَولى للشركَتينِ إعادةُ النظرِ في كُلِّ ما يخصُّ الفائضَ التأمينيَّ من إدارتِه إلى توزيعِه حسبَ مصلحةِ الشركةِ وخدمةً لتنافُسيَّتِها، وخاصَّةً التركيزِ على عمليةِ توزيعِ الفائضِ على المشتركينَ حسبَ الطريقةِ التي يُحبِّذُونَها؛ والتي تُؤدِّي إلى زيادةِ طالبي التأمينِ التكافليِّ؛ وبالتالي التوسُّعِ وتحقيقِ حجمٍ أكبرَ في السوقِ .

الخاتمةُ

هناك شركتانِ تُقدِّمانِ خدماتٍ تأمينيةً تكافليةً في سوقِ التأمينِ الأردنيِّ، وقد شهدَ مجموعُ أعمالِهما نُمُوّاً مُطَّرِداً خلالَ فترةِ الدراسةِ كونهُما فرعاً أساساً ومُكمِّلا لفروعِ الصيرفةِ الإسلاميةِ التي باتتْ تشهَدُ توسُّعاً كبيراً وإقبالاً من

[1] - شركة التأمين الإسلامية، التقرير السنوي لعام 2013، ص65، تاريخ الدخول 19/12/2014 من موقع
http://www.islamicinsurance.jo/wp-content/uploads/2013/07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2013.pdf

[2] - شركة الأولى للتأمين، التقرير السنوي 2013، ص71، 2014/03/16، http://arabic.firstinsurance.jo/Annual_Report_2013.pdf

قِبَلِ الاقتصادِ العالَميِّ عليها، وتحظى هاتانِ الشركتانِ بثقةٍ كبيرةٍ من المؤسَّساتِ الاقتصاديةِ المحليةِ والدوليةِ بشكلٍ مكنَّهُما من المنافسةِ والوقوفِ أمام كُبرَياتِ شركاتِ التأمينِ التقليديِّ في الأردنّ.

وبعدَ إجراءِ الدراسةِ حول مدى تأثيرِ عائدِ التأمينِ التكافليِّ والمتمثِّلِ في الفائضِ التأمينيِّ على تنافسيةِ هاتينِ الشركتينِ مقابلَ الشركاتِ التقليديةِ تبيَّنَ عدمُ وجودِ تأثيرٍ قويٍّ، وهذا قد يرجعُ إلى عدمِ توزيعِ الفائضِ على المشتركينَ، أو إلى عيوبِ طريقةِ التوزيعِ المتَّبَعَةِ أو لصُعوباتِ توزيعِ الفائضِ، أو ربَّما لعدمِ وجودِ الموارِدِ البشريةِ المُتخصِّصَةِ في تسويقِ التأمينِ التكافليِّ التي تساعدُ في نشرِ وترسيخِ الثقافةِ التأمينيةِ التكافليةِ والآليةِ العمليةِ لتطبيقِ هذه الصناعةِ؛ خاصَّةً فيما يتعلَّقُ بخاصِّيةِ توزيعِ الفائضِ التأمينيِّ.

أهمُّ نتائجِ البحث:

- يُمثِّلُ عائدُ التأمينِ أبرزَ الفُروقِ الجَوهريةِ بينَ التأمينِ التكافليِّ والتأمينِ التجاريِّ؛
- يُعَدُّ توزيعُ العائدِ التأمينيِّ، أو الفائضِ تكريساً لمبادئِ وأُسُسِ التأمينِ التكافليِّ الإسلاميِّ؛
- هناك عدَّةُ طُرقٍ وآليَّاتٍ تتَّبعُها شركاتُ التأمينِ التكافليِّ في توزيعِ الفائضِ التأمينيِّ؛
- للفائضِ التأمينيِّ تأثيرٌ ضعيفٌ في دعمِ تنافسيةِ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ مقابلَ التقليديةِ على مستوى سوقِ التأمينِ الأردنيِّ (**نفي فرضية البحث**)؛
- إنّ شركاتِ التأمينِ التكافليِّ تتمتَّعُ بمجموعةٍ من المزايا النسبيةِ المُستمدَّةِ من مبادئِها وخصائصِها على غِرارِ طُرقِ توزيعِ الفائضِ التأمينيِّ، وهذه المزايا النسبيةُ تصلُح لمزاياها التنافسيةِ.

التوصياتُ: بناءاً على نتائجِ البحثِ تُوصي الدراسةُ بما يلي:

- تُعَدُّ حملَة وثائقِ (المشتركون) أولى الجهاتِ بالفائضِ التأمينيِّ؛
- ضرورةُ تطبيقِ مبادئِ وأُسُسِ التأمينِ التكافليِّ الإسلاميِّ خاصَّةً فيما يتعلَّقُ بتوزيعِ الفائضِ التأمينيِّ على المُشتركينَ؛
- على شركاتِ التأمينِ التكافليِّ مراعاةُ الطريقةِ التي تخدمُ تنافسيتِها أثناءَ توزيعِها للفائضِ التأمينيِّ؛
- يجبُ على شركاتِ التأمينِ التكافُليِّ عَرْضُ جميعِ التفاصيلِ في تقاريرِها السَّنويةِ حولَ عائدِ التأمينِ؛ وخاصَّةً تلك التي تتعلَّقُ بمقدارِ الفائضِ التأمينيِّ الموزَّعِ على المُشتركينَ؛
- يجبُ على شركاتِ التأمينِ التكافليِّ أن تعملَ على وضعِ إستراتيجيةٍ مشتركةٍ لمُواجَهَةِ احتمالاتِ تزايُدِ المُنافسةِ من الشركاتِ التجاريةِ؛
- ضرورةُ تبنِّي السُّلطاتِ الإشرافيةِ في كلِّ دولةٍ إصدارَ تشريعاتٍ وقوانينَ لتنظيمِ نشاطِ التأمينِ التكافليِّ.

شكل رقم (١) : مكونات سوق التأمين الأردني ٢٠١٣-٢٠١٤

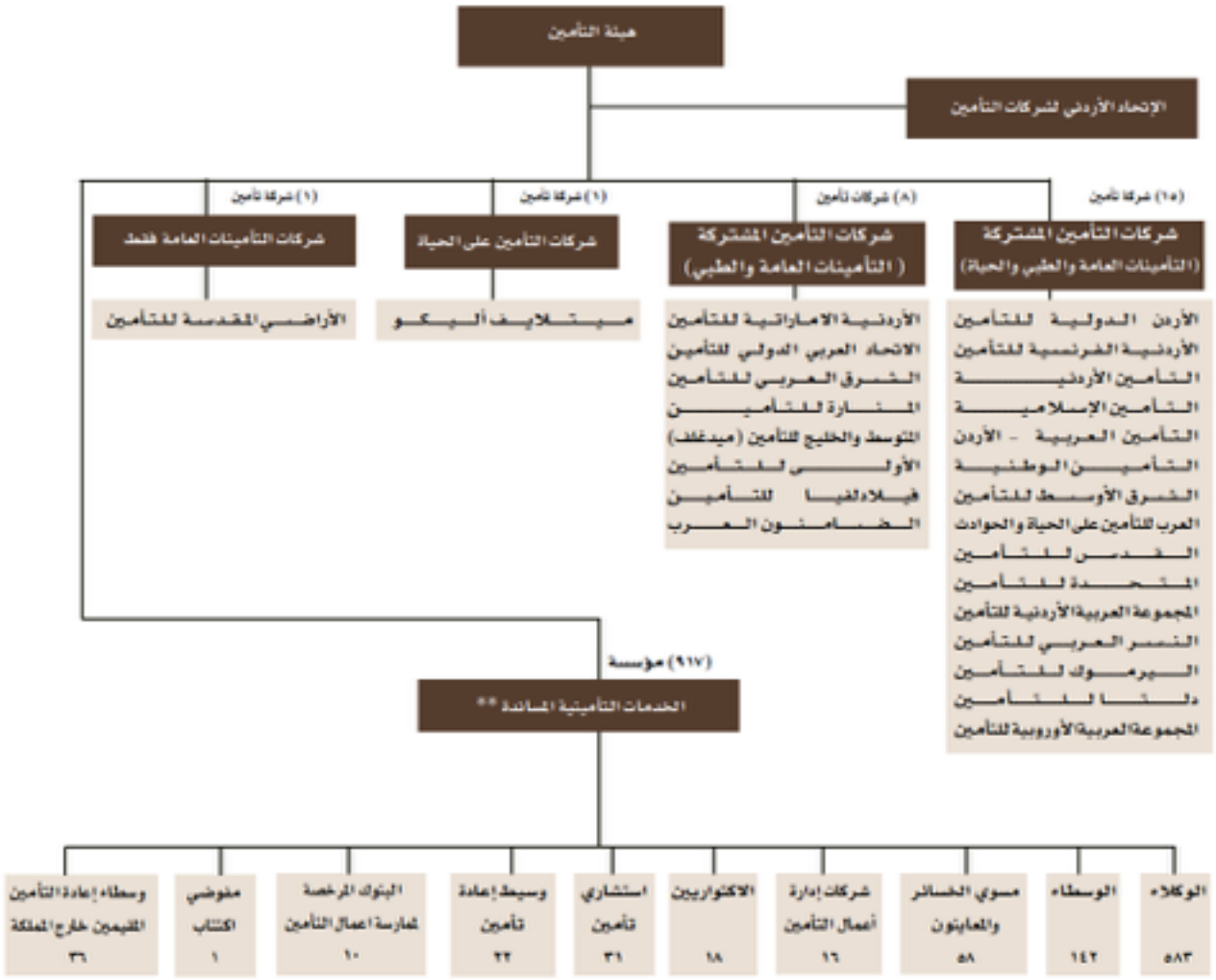

المصدر: الاتحاد الأردنيّ لشركات التأمين، تقرير سوق التأمين الأردني لعام ٢٠١٣

جدول (٠١) : حِصَّةُ أعمالِ التأمينِ التكافليِّ من إجماليِّ أقساطِ سُوقِ التأمينِ الأردنيِّ

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ش.التأمين الإسلامية	%3,8	%3,9	%3,65	%3,7	%4,01	%4,01
ش.الأولى للتأمين	%1	%2,46	%3,03	%3,32	%4,61	% 5
حصة التأمين التكافلي	%4,8	%6,36	%6,68	%7,02	%8,62	%9,01

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الاتحاد الأردنيّ لشركات التأمين، تقرير سوق التأمين الأردني

جدول (٢) : تطوُّر فائض حملة وثائق التأمين التكافلي في الأردن للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

الوحدة: دينار أردني	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فائض ش.التأمين الإسلامية	338185	(1041218)	336563	537367	209206	556440
فائض ش.الأولى للتأمين	(497161)	10493	210700	282669	4442	0
إجمالي الفائض	(158976)	(1030725)	547263	820036	213648	556440

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الشركة الأولى للتأمين، المؤشرات الرئيسية وشركة التأمين الإسلامية، البيانات المالية

جدول رقم (٣) : تطور فائض حملة الوثائق والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في الأردن

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الفائض(دينار أردني)	(158976)	(1030725)	547263	820036	213648	556440
حصة التأمين التكافلي	%4.8	%6.36	%6.68	%7.02	%8.62	%9.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢)

شكل رقم (٢) : تطوُّرُ فائضِ حملةِ الوثائق والحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي في الأردنّ

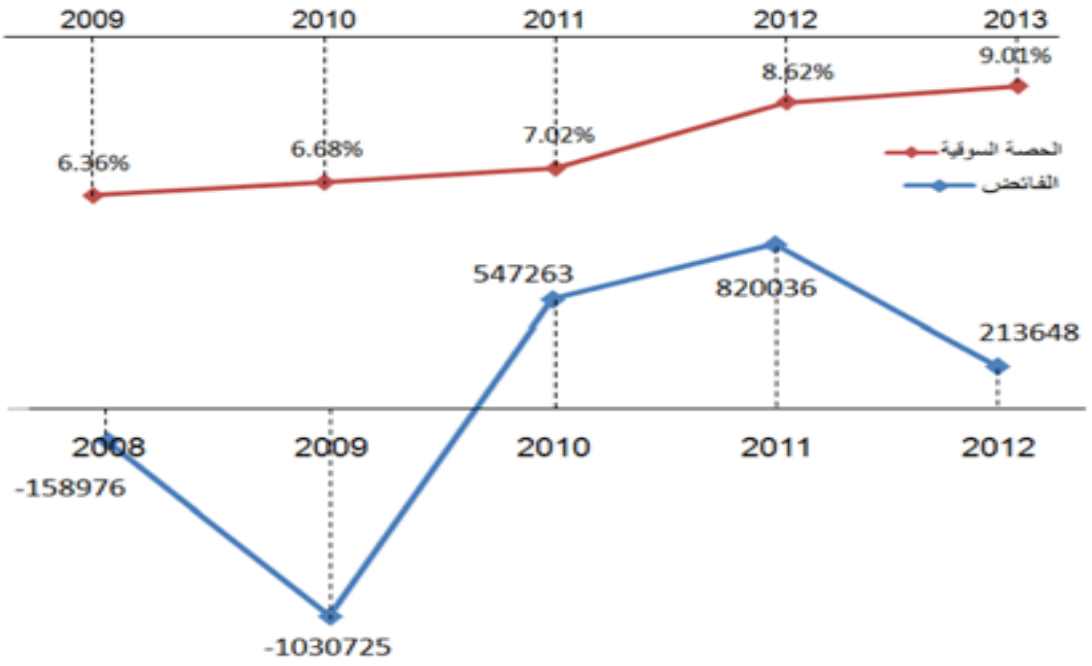

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٤) : نتائج التقدير الخطي لقيمة فائض حملة الوثائق على تنافسية شركات التأمين التكافلي في سوق التأمين الأردني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			95, pou
		A	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Bor
1	(Constante)	,075	,005		14,679	,001	
	surplus	9,592E-009	,000	,577	1,224	,308	

a. Variable dépendante : Market.Share

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiqu	
					Variation de R-deux	Variation d
1	,577[a]	,333	,111	,0112857	,333	1,4

a. Valeurs prédites : (constantes), surplus

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج IBM SPSS Statistics 20